

** المعلومات الواردة في هذا الإعلان محظورة وغير مخصصة للنشر أو التوزيع أو الإصدار، كلياً أو جزئياً، بشكل مباشر أو غير مباشر، في الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا أو اليابان أو أستراليا أو جنوب أفريقيا أو أي دولة أخرى يكون فيها مثل هذا النشر أو التوزيع أو الإصدار غير قانوني أو قد يتطلب تسجيل الأوراق المالية أو القيام بإجراءات أخرى**

لا يمثل هذا الإعلان إعلاناً دعائياً، أو نشرة اكتتاب، أو عرضاً لبيع الأوراق المالية أو الاكتتاب فيها في أي ولاية أو إقليم بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا واليابان وأستراليا وجنوب أفريقيا.

لا يشكل هذا الإعلان أو أي من البيانات الواردة فيه أساساً يمكن الاعتماد عليه فيما يخص أي عرض أو التزام من أي نوع كان في أي دولة. وسيتم تقديم أي عرض لشراء الأسهم وفقاً للطرح المقترح، وبالتالي يتعين على المستثمر المحتمل قراءة ومراجعة نشرة الإصدار المعدة من قبل شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجيبيل وينبع (مرافق) فيما يتعلق بتسجيل وطرح أسهمها وإدراجها في السوق المالية السعودية (تداول)، وذلك قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالاستثمار في أسهم الطرح.

لن يتم توزيع نسخ من هذا الإعلان أو إرسالها، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى الولايات المتحدة الأمريكية (بما في ذلك أراضيها أو أي ولاية من الولايات المتحدة ومقاطعة كولومبيا) أو كندا أو اليابان أو أستراليا أو جنوب أفريقيا أو أي دولة أخرى تحظر فيها عرض الأوراق المالية أو بيعها بموجب القوانين المعمول بها.

الجيبيل، المملكة العربية السعودية - 25 أكتوبر 2022م

الإعلان عن سعر الطرح النهائي لأسهم الطرح العام الأولي لشركة مرافق الكهرباء والمياه بالجيبيل وينبع "مرافق"

عطفاً على إعلان شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجيبيل وينبع ("مرافق" أو "الشركة")، بتاريخ 9 أكتوبر 2022م عن تحديد النطاق السعري لأسهم الطرح، وإصدار نشرة الإصدار التكميلية بتاريخ 20 أكتوبر 2022م، تعلن الشركة والمستشارون الماليون، شركة إتش إس بي سي العربية السعودية وشركة الرياض المالية، اليوم عن الانتهاء بنجاح من عملية بناء سجل الأوامر للفتات المشاركة وفقاً لتعليمات هيئة السوق المالية، وتحديد السعر النهائي ("سعر الطرح النهائي") لأسهم الطرح العام الأولي ("الطرح" أو "الاكتتاب العام") بمبلغ 46 ريال سعودي للسهم الواحد، مما يعني أن القيمة السوقية للشركة عند الإدراج ستبلغ 11.5 مليار ريال سعودي (3.1 مليار دولار أمريكي¹) .

¹ بسعر صرف ثابت 3.75 ريال للدولار

وبلغت قيمة طلبات الاكتتاب المستلمة خلال عملية بناء سجل الأوامر مبلغ 197 مليار ريال سعودي (52.5 مليار دولار)، مما أسفر عن تغطية إجمالية لكمية الأسهم المطروحة بأكثر من 59 مرة من إجمالي الأسهم المطروحة.

وقال محمد الزعبي، الرئيس التنفيذي لشركة "مرافق":

"يعكس الاهتمام الكبير الذي حصده الطرح العام الأولي من قبل الفئات المشاركة الطلب الكبير والثقة العالية في الاستثمار بأسهم الشركة التي تتمتع بإيرادات مستقرة وآفاق نمو قوية وسياسة توزيع أرباح واضحة وواعدة. انطلقت الشركة في مسيرتها منذ ما يقارب العشرين عاماً مع تقديم خدمات مرافق الطاقة والمياه للمدن الصناعية في الجبيل وينبع، وتوسع حضور الشركة منذ ذلك الحين لتقديم خدمات مرافق المياه في مدينة رأس الخير وخدمات مرافق المياه والكهرباء في مدينة جازان.

"تؤدي 'مرافق' اليوم دوراً محورياً في تحقيق الطموحات الصناعية الوطنية التي تعدّ جزءاً جوهرياً من رؤية المملكة 2030، وسنواصل الاستفادة من قاعدة أصولنا القوية الحالية لتسريع وتيرة نمو عملياتنا الحالية. وسنستفيد من الفرص المرتبطة ببرنامج الخصخصة في إطار رؤية المملكة 2030. وأضاف الزعبي: نتطلع إلى الترحيب بمجموعة جديدة من المستثمرين الأفراد وبدء المرحلة الجديدة في رحلة نمو الشركة مع إدراج أسهمها في تداول السعودية خلال الشهر المقبل."

تأكيد تفاصيل الطرح

- حُدد سعر الطرح النهائي بمبلغ 46 ريال سعودي للسهم، وبذلك تبلغ القيمة السوقية للشركة عند الإدراج 11.5 مليار ريال سعودي (3.1 مليار دولار).
- يبلغ إجمالي حجم الطرح 3.36 مليار ريال سعودي (897 مليون دولار).
- تتمثل عملية الطرح العام الأولي في طرح عدد 73,094,500 سهم عادي تمثل ما نسبته 29.24% من أسهم الشركة الحالية، والتي سيتم بيعها من المساهمين الأربعة الكبار الحاليين ("أسهم الطرح"). وبعد الأخذ في الاعتبار حصة مساهمي الأقلية البالغة 0.76% من رأس مال الشركة، ستبلغ نسبة الأسهم المتاحة للتداول عند الإدراج ما نسبته 30% من إجمالي أسهم الشركة. وتم تخصيص كامل الأسهم مسبقاً لصالح الفئات المشاركة في عملية بناء سجل الأوامر ("الفئات المشاركة")، ويكون التخصيص النهائي بعد انتهاء فترة اكتتاب الأفراد ("المكتتبين الأفراد")، علماً بأنه في حال اكتتاب المكتتبين الأفراد في أسهم الطرح، يحق للمستشارين الماليين تخفيض عدد الأسهم المخصصة للفئات المشاركة إلى 51,166,150 سهم، تمثل نسبة 70% من إجمالي أسهم الطرح بعد إتمام عملية اكتتاب الأفراد.

- يمكن للمكتتبين الأفراد، وهم مواطني المملكة والمقيمين فيها ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي، الاكتتاب في الأسهم المخصصة للأفراد في الفترة ما بين 26 - 30 أكتوبر 2022م (حتى الساعة 5 مساءً) بسعر الطرح النهائي البالغ 46 ريال سعودي للسهم الواحد من خلال البنوك المستلمة المعينة وهي مصرف الراجحي، والبنك السعودي الفرنسي، وبنك الرياض، والبنك السعودي البريطاني (ساب)، والبنك الأهلي السعودي كجهات مستلمة (ويشار إليهم مجتمعين بـ "الجهات المستلمة"). أن الحد الأدنى للتخصيص هو عشرة 10 أسهم لكل مكتتب، بينما الحد الأقصى 250,000 سهم. وسيتم تخصيص العدد المتبقي من أسهم الطرح (إن وجد) على أساس تناسبي بناءً على نسبة طلب كل مكتتب فرد إلى إجمالي عدد الأسهم المطلوب للاكتتاب فيها. وإذا تجاوز عدد المكتتبين الأفراد 2,192,835 مكتتب، فإن الشركة لا تضمن تخصيص الحد الأدنى والبالغ عشرة 10 أسهم لكل مكتتب من المكتتبين الأفراد، وفي هذه الحالة سيتم توزيع الأسهم المطروحة على شريحة المكتتبين الأفراد وفقاً لما يقترحه كلاً من الشركة والمستشارين الماليين.

- طريقة اكتتاب المكتتبين الأفراد:

▪ يتعين على المكتتبين الأفراد تعبئة وتقديم نموذج طلب اكتتاب إلكتروني. ويمكن للمكتتبين الأفراد الذين اشتركوا في إحدى الاكتتابات العامة التي جرت مؤخراً في السعودية الاكتتاب عن طريق الإنترنت أو الهاتف المصرفي أو أجهزة الصراف الآلي (ATM) التابعة للجهات المستلمة التي تقدم هذه الخدمات أو بعضها لعملائها شريطة أن: 1- يكون لدى المكتتب الفرد حساباً مصرفياً مع الجهات المستلمة التي تقدم مثل هذه الخدمات، و2- ألا تكون قد طرأت أية تغييرات على المعلومات الخاصة بالمكتتب (استبعاد أو إضافة أي فرد من أفراد أسرته) منذ اكتتابه في طرح جرى حديثاً.

- قامت الشركة بتعيين "شركة إتش إس بي سي العربية السعودية" و"شركة الرياض المالية" كمستشارين ماليين لها ومديري سجل اكتتاب المؤسسات ومنسقين دوليين ومتعهدي التغطية، وذلك فيما يتعلق بالطرح. كما قامت الشركة "بتعيين شركة إتش إس بي سي العربية السعودية" كمدير للاكتتاب ("مدير الاكتتاب").

الجدول الزمني للطرح

التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي	الحدث
1444/03/27 – 1444/03/13 في تمام الساعة 12 مساءً	2022/10/23 – 2022/10/09 في تمام الساعة 12 مساءً	فترة تسجيل الطلبات للجهات المشاركة وعملية بناء سجل الأوامر

1444/04/05 – 1444/04/01 في تمام الساعة 5 مساءً	2022/10/30 – 2022/10/26 في تمام الساعة 5 مساءً	فترة اکتتاب الأفراد
1444/04/05 حتى الساعة 5 مساءً	2022/10/30 حتى الساعة 5 مساءً	آخر موعد لتقديم طلبات الاکتتاب وسداد قيمة الاکتتاب للمکتتبين الأفراد
1444/04/09	2022/11/03	الإعلان عن التخصيص النهائي لأسهم الطرح
1444/04/13	2022/11/07	إعادة مبالغ الاکتتاب الفائضة إن وجدت
يُتوقع أن يبدأ تداول أسهم الطرح في السوق بعد استيفاء جميع الإجراءات والمتطلبات القانونية ذات الصلة. وسيتم الإعلان عن بدء تداول الأسهم في الصحف المحلية وموقع تداول الإلكتروني (www.saudiexchange.sa)		التاريخ المتوقع لبدء تداول الأسهم في السوق

لمزيد من المعلومات وللإطلاع على نشرة الإصدار الخاصة بالطرح، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لهيئة السوق
المالية www.cma.org.sa أو الموقع الإلكتروني الخاص بشركة مرافق www.marafiq.com.sa.

---انتهى---

للاستفسارات

المستشارين الماليين ومديري سجل الاکتتاب و متعهدي التغطية	
الرياض المالية	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية
أيمن الدريويش	محمد فنوش
marafiq.ipo@riyadcapital.com	marafiqipo@hsbcsa.com

للاستفسارات الإعلامية

شركة مرافق	مجموعة برونزويك
سعيد خرمان العبدالله	جاد معمرباشي / روان الصالح
zahransk@marafiq.com.sa	marafiq@brunswickgroup.com

بيان إخلاء مسؤولية

يقتصر الغرض من المعلومات الواردة في هذا الإعلان على عرض معلومات أساسية عن الطرح ولا يوجد أي ادعاء باكتمالها. ولا يجوز لأي شخص الاعتماد على المعلومات الواردة في هذا الإعلان أو مدى دقتها أو صحتها لأي غرض من الأغراض. كما أن المعلومات الواردة في هذا الإعلان عرضة للتغيير. وتُخلى كل من الشركة والمستشارين الماليين، وكل تابعيهم ومسئوليتهم عن أي التزام أو تعهد بإضافة معلومات أو تحديث أو تصحيح أية أخطاء في هذا الإعلان، ولا يُعتبر توزيع هذا الإعلان بأي شكل من الأشكال بمثابة توصية من جانب الشركة أو المستشارين الماليين للمشاركة في عملية الاكتتاب في أسهم الطرح أو أي صفقة أو ترتيبات مُشار إليها فيه. ولا تُفسر محتويات هذا الإعلان على أنها من قبيل الاستشارات القانونية أو المالية أو الضريبية.

قد يكون توزيع هذا الإعلان محظوراً بموجب قوانين بعض الدول وعلى الأشخاص الذين يقع في حوزتهم أي مستند أو معلومات أخرى مُشار إليها في هذا الإعلان أن يحيطوا أنفسهم علماً بأي قيود من هذا القبيل وأن يلتزموا بها، ذلك أن عدم الامتثال لتلك القيود قد يُعد خرقاً لقوانين الأوراق المالية المعمول بها في أي دولة تطبق تلك القيود.

لا يمثل هذا الإعلان عرضاً لبيع أوراق الشركة المالية بشكل مباشر أو غير مباشر في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يجوز طرح الأسهم المشار إليها في هذا الإعلان أو بيعها في الولايات المتحدة الأمريكية إلا إذا كانت مسجلة بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكية الصادر في عام 1933 بصيغته المعدلة ("قانون الأوراق المالية الأمريكي")، أو أن يتم طرحها في أي صفقة معفاة من متطلبات التسجيل المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية الأمريكية أو أن تكون غير خاضعة له. ولم تسجل الشركة ولا تنوي تسجيل أي جزء من أسهم الطرح بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي أو قوانين أي ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تنوي إجراء طرح عام لأية أسهم في الولايات المتحدة الأمريكية. كما لن يتم توزيع نسخ من هذا الإعلان ولا يجوز توزيعها أو إعادة توجيهها أو إرسالها بأي صورة أخرى، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لا يمثل هذا الإعلان عرضاً لبيع أوراق الشركة المالية المشار إليها أو دعوة لشراءها من قبل أي شخص في الولايات المتحدة أو أستراليا أو كندا، أو جنوب أفريقيا أو اليابان أو في أي دولة يكون فيها هذا العرض أو الدعوة غير قانوني. وإن عرض وبيع الأسهم المشار إليها في الإعلان لم ولن يتم تسجيلها بموجب قوانين الأوراق المالية المعمول بها في أستراليا أو كندا أو جنوب أفريقيا أو اليابان. ومع مراعاة بعض الاستثناءات، لا يجوز طرح أو بيع الأسهم المشار إليها في هذا الإعلان في أستراليا أو كندا أو جنوب أفريقيا أو اليابان أو لأي مواطن أو مقيم في أستراليا أو كندا أو جنوب أفريقيا أو اليابان. وجدير بالذكر أنه لن يتم إجراء أي طرح عام للأسهم في أستراليا أو كندا أو جنوب أفريقيا أو اليابان.

وبالنسبة لدول المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فإن هذا الإعلان موجه فقط للمواطنين والمقيمين في دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية الذين يعدون "مستثمرين مؤهلين" وفقاً للمعنى المقصود في المادة 2(هـ) من اللائحة (لائحة الاتحاد الأوروبي) 1129/2017 والتعديلات التي تطرأ عليها (يُشار إليهم فيما يلي بعبارة "المستثمرين المؤهلين"). وبالنسبة للمملكة المتحدة، فلا فإنه مقتصر على الأشخاص الذين يعدون "مستثمرين مؤهلين" وفقاً للمعنى المقصود في المادة 2(و) من اللائحة (اللائحة الأوروبية) 1129/2017 (وتعديلاتها)، والتي تمثل جزءاً من قانون المملكة المتحدة المبني على قانون الاتحاد الأوروبي (لانسحاب) 2018، وهم: (1) الأشخاص الذين يتمتعون بخبرة مهنية في الأمور المتعلقة بالاستثمارات والذين ينطبق عليهم تعريف "المستثمرون الخبراء" حسب الفقرة 5 من المادة 19 من نظام الأسواق والخدمات المالية 2000 (الترويج المالي)، الأمر الصادر بتاريخ 2005 ("الأمر")، أو (2) الكيانات ذات الملاءة المالية العالية حسب الفقرة (2) (أ) إلى (د) من المادة 49 من الأمر، أو (3) الأشخاص الآخرين الذين يُسمح قانوناً بالتواصل معهم لهذا الغرض، (جميع الأشخاص المشار إليهم في (1)، (2) و (3) ويشار إليهم مجتمعين بـ "الأشخاص ذوي الصلة"). ولا يجوز الاعتماد على هذا الإعلان أو التصرف بناء عليه (1) بالنسبة للمملكة المتحدة من قبل أشخاص ليسوا من ضمن الأشخاص ذوي الصلة، و(2) وبالنسبة لأي دولة من دول الاتحاد الأوروبي، فإن أي شخص لا يعتبر مستثمر مؤهل.

أي نشاط استثماري متعلق بهذا الإعلان (1) سيكون متوفراً في المملكة المتحدة فقط للأشخاص ذوي الصلة، و(2) وسيكون متوفراً في أي دولة عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية فقط للمستثمرين المؤهلين.

تم نشر هذا الإعلان وفقاً لأحكام قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، ولا يترتب على هذا الإعلان أي تعهدات مُلزِمة بشراء أسهم أو الاكتتاب بالطرح.

هذا الإعلان هو لغرض عرض معلومات أساسية عن الطرح فقط ولا يمثل بأي حال من الأحوال دعوة للاكتتاب أو أساساً لاتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في أي من الأوراق المالية الصادرة عن الشركة. كما لا يشكل هذا الإعلان وكذلك البيانات الواردة فيه أساساً فيما يتعلق بأي عرض أو التزام أياً كان في أي دولة، ولا يمكن الاعتماد عليه في هذا الصدد. ولا يجوز للمستثمرين الاكتتاب في الأسهم المشار إليها في هذا الإعلان إلا على أساس النشرة المعتمدة من هيئة

السوق المالية باللغة العربية والتي أصدرتها الشركة ونشرتها (" نشرة الإصدار المحلية"). كما أن المعلومات الواردة في هذا الإعلان عرضة للتغيير. ووفقاً للمادة 51(د) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، تتوافر نسخ من النشرة، على موقع الشركة الإلكتروني www.marafiq.com.sa، وموقع شركة تداول السعودية www.saudiexchange.com.sa، وموقع هيئة السوق المالية www.cma.org.sa، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية للمستشارين الماليين.

لا يمثل هذا الإعلان وثيقة طرح لأغراض قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة ولا يجب تفسيره على أنه وثيقة طرح. ولا تتحمل الهيئة ولا شركة تداول السعودية أي مسؤولية عن محتويات هذا الإعلان، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقته أو اكتماله، وتُخلى عن نفسها صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا الإعلان أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

تُعد نشرة الطرح الدولية التي تم اعدادها فيما يتعلق بالطرح ("نشرة الطرح الدولية") هي الوثيقة الوحيدة الملزمة قانوناً والتي تحتوي على معلومات عن الشركة والطرح خارج المملكة العربية السعودية، ويعتد بما ورد في نشرة الإصدار المحلية ونشرة الطرح الدولية في حال وجود أي تعارض بين مضمون هذا الإعلان ومضمون النشرة المحلية ونشرة الطرح الدولية.

قد يشتمل هذا الإعلان على إفادات تعد "إفادات مستقبلية" أو قد تعتبر كذلك. إن أي إفادات مستقبلية تعكس وجهة النظر الحالية للشركة فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، وهي عرضة لمخاطر ترتبط بالأحداث المستقبلية وغيرها من المخاطر والشكوك والافتراضات ذات الصلة بعمل الشركة أو نتائج العمليات أو المركز المالي أو السيولة أو الاحتمالات المستقبلية أو النمو أو الاستراتيجيات. ويمكن أن تتسبب العديد من العوامل في اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري عن تلك الواردة في التوقعات أو في الإفادات المستقبلية للشركة، بما في ذلك، المخاطر المتعلقة بالشركة وعملياتها بالتحديد، ومستجدات الظروف الاقتصادية والصناعية العالمية، وأثر المستجدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. ولا تتناول الإفادات المستقبلية سوى الفترة التي أُعدت خلالها. وتناهى الشركة صراحة عن أي التزام أو تعهد بتحديث أي إفادة مستقبلية واردة في هذا الإعلان.

لا يوجد ما يضمن بأن الطرح سوف يحدث ولا ينبغي أن تستند في قراراتك المالية على نية الشركة فيما يتعلق بالطرح في هذه المرحلة. وينبغي العلم إلى أن شراء الأسهم التي يرتبط بها هذا الإعلان قد يعرض المستثمر لمخاطر كبيرة تتمثل في فقدان المبلغ المستثمر بالكامل. لذا ينبغي على الأشخاص الذين يفكرون في الاستثمار الرجوع إلى مستشار استثمار أو إلى شخص مرخص له متخصص في تقديم الاستشارات بشأن تلك الاستثمارات ومدى ملاءمة الطرح للشخص المعني.

يعمل المستشارون الماليون حصرياً لصالح الشركة وليس لصالح أي شخص آخر فيما يتعلق بالطرح. ولن يُعتبر مدير سجل الاكتتاب أي شخص آخر عميلاً لأي منهم فيما يتصل بالطرح ولن يتحمل أي منهم مسؤولية تقديم وسائل الحماية المكفولة لعملائهم المعنيين تجاه أي شخص (غير الشركة)، كما لن يتحمل أي منهم مسؤولية تقديم أي استشارات فيما يتعلق بالطرح أو محتويات هذا الإعلان أو أي صفقة أو ترتيب أو أمر آخر مشار إليه في هذا الإعلان تجاه أي شخص (غير الشركة).

أعدت الشركة محتوى هذا الإعلان وهي وحدها المسؤولة عنه. لا يتحمل أي من المستشارين الماليين أو أي من تابعيهم أو أي من مديريهم أو مسؤوليهم أو موظفيهم أو مستشاريهم أو وكلائهم أية مسؤولية على الإطلاق، كما لا يقدم أي تعهد أو ضمان صريح أو ضمني بشأن صحة المعلومات الواردة في هذا الإعلان أو دقتها أو استيفائها أو مصداقيتها (أو بشأن ما إذا كان قد تم إغفال أي معلومات من الإعلان) أو أي معلومات أخرى ترتبط بالشركة أو شركاتها التابعة أو الشقيقة، سواء كانت خطية أو شفوية أو في صيغة مرئية أو إلكترونية، بغض النظر عن طريقة إرسالها أو إتاحتها أو عن أية خسارة تنشأ عن أي استخدام لهذا الإعلان أو أي من محتوياته أو تنشأ عنها. وفيما يتعلق بالطرح، يجوز لأي من المستشارين الماليين وأي من تابعيهم، الاستحواذ على جزء من الأوراق المالية ذات الصلة بالطرح بصفتها أصيلاً، ويجوز لهم بتلك الصفة أن يحتفظوا بهذه الأوراق المالية أو الأسهم الأخرى الخاصة بالشركة أو الاستثمارات ذات الصلة المرتبطة بالطرح أو خلافه، فضلاً عن شرائهم أو بيعهم أو طرحهم للبيع لحسابهم الخاص.

وبناء عليه، فإن الإشارات الواردة في نشرة الإصدار المحلية ونشرة الطرح الدولية فيما يخص أسهم الشركة الصادرة أو المطروحة أو المكتتب بها أو المستحوز عليها أو المخصصة أو التي تم التعامل معها بشكل آخر، بمجرد نشرها، يجب قراءتها على أنها تشمل أي إصدار أو طرح أو اكتتاب أو استحواذ أو تخصيص أو تعامل بواسطة المستشارين الماليين أو أي من تابعيهم الذين يعملون بتلك الصفة. وإضافة إلى ذلك، يجوز للمنسقين الدوليين وأي من تابعيهم الدخول في اتفاقيات تمويل (بما في ذلك المبادلة أو عقود الفروقات) مع المستثمرين فيما يتعلق بالأسهم التي يمكن للمستشارين الماليين أو أي من تابعيهم الاستحواذ عليها أو امتلاكها أو التصرف فيها من وقت لآخر. لا ينوي أي من المستشارين الماليين الكشف عن حجم أي من هذه الاستثمارات أو المعاملات بخلاف ما يتفق عليه مع أي التزام قانوني أو تشريعي معمول به في هذا الصدد.